FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Mixed Migration Centre

# آثار جائحة كورونا على سياسات الاتحاد الأوروبي حول الهجرة عبر المتوسط: حالة ليبيا

سبتمبر 2021

# آثار جائحة كورونا على سياسات الاتحاد الأوروبي حول الهجرة عبر المتوسط: حالة ليبيا

سبتمبر 2021

# شكر

**بحث:**
أميرة مركوس

**كتابة:**
أميرة مركوس، د. آيلا بونفيليو، آنا ماريا مورفي تيكسدور

**مراجعة:**
برام فروس (مركز الهجرة المختلطة)، روبرتو فورين (مركز الهجرة المختلطة)، جيم فان مورسيل (مركز الهجرة المختلطة)، فلانيري ديون (مركز الهجرة المختلطة)، وماكسيم غيروديت (مركز الهجرة المختلطة)، سلام سعيد (فريدريش إيبرت) وتوماس كلاس (فريدريش إيبرت).

**شكر خاص لكل من:**
فلانيري ديون وماكسيم غيروديت وإيمان عواني ومحمد نجيب بن سعد لتنفيذ مشروع (4MI) في ليبيا، جيم فان مورسيل على المساهمة في تحليل البيانات النوعية، وآنا ماريا مورفي تيكسدور لتحليل بيانات مشروع (4MI).

**الاقتباس المقترح:**
مركز الهجرة المختلطة (2021) "آثار جائحة كورونا على سياسات الاتحاد الأوروبي حول الهجرة عبر المتوسط، حالة ليبيا". مركز الهجرة المختلطة ومؤسسة فريدريش إيبرت: ليبيا.

**بتكليف من:**
مؤسسة فريدريش إيبرت

# حول التقرير

تـم إعـداد هـذا التقريـر وتمويلـه مـن جهـة مؤسسـة فريدريـش إيـبرت كجـزء مـن التعـاون مـع مركـز الهجـرة المختلطـة. قـام مركـز الهجـرة المختلطـة بجمـع وتحليـل البيانـات وكتابـة هـذا التقريـر. قـام مكتـب المملكـة المتحـدة للشـؤون الخارجيـة والكومنولـث والتنميـة بدعـم جمـع جـزء مـن البيانـات الـتي تعتمـد عليهـا هـذه الدراسـة. يُعـد هـذا التقريـر مسـاهمة في دعـم رؤيـة مركـز الهجـرة المختلطـة بـأن سياسـات الهجـرة والاسـتجابات والمناقشـات العامـة يجـب أن تسـتند إلى أدلـة موثوقـة وفهـم دقيـق للهجـرة المختلطـة، مـا يضـع حقـوق الإنسـان وحمايـة جميـع المهاجريـن في مركـز الاهتمـام. وبشـكل أدق، تسـاهم في الهـدف الاسـتراتيجي الثـاني لمركـز الهجـرة المختلطـة، وهـو المسـاهمة في سياسـات ومناقشـات مسـتنيرة عـن الهجـرة والقائمـة عـلى الأدلـة.

تسـعى هـذه الورقـة إلى استكشـاف سياسـات الهجـرة المعـاصرة في أوروبـا وليبيـا، لا سـيما الـتي اتخـذت اسـتجابة لجائحـة كورونـا، وتحليـل تأثـير هـذه السياسـات عـلى حيـاة وتجـارب ورحـلات اللاجئـين والمهاجريـن في ليبيـا وأولئـك الذيـن يعـبرون البحـر إلى أوروبـا.

تعـبر المعلومـات والآراء الـواردة في هـذا التقريـر عـن موقـف مركـز الهجـرة المختلطـة ولا تعكـس بالـضرورة الـرأي الرسـمي لمجلـس اللاجئـين الدنمـاركي أو أي مـن المانحـين الداعمـين لعمـل المركـز أو هـذا التقريـر. كمـا يتحمـل مركـز الهجـرة المختلطـة المسـؤولية الكاملـة عـن محتـوى هـذا التقريـر.

# حول مركز الهجرة المختلطة

مركـز الهجـرة المختلطـة (MMC) هـو شـبكة عالميـة تشـمل سـتة محـاور إقليميـة (آسـيا وشرق إفريقيـا واليمـن وأوروبـا وأمريـكا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريـبي وشـمال إفريقيا وغرب إفريقيـا) ووحـدة مركزيـة في جنيـف. ويُعـد المركـز مصـدراً رائـداً للبيانـات المسـتقلة عاليـة الجـودة والبحـث والتحليـل والخـبرة في مجـال الهجـرة المختلطـة. ويهـدف مركـز الهجـرة المختلطـة إلى زيـادة فهـم الهجـرة المختلطـة، بغيـة التأثـير إيجابيـاً عـلى سياسـات الهجـرة العالميـة والإقليميـة، وإثـراء اسـتجابات الحمايـة القائمـة عـلى الأدلـة للأشـخاص المتنقّلـين، وتحفيـز الفكـر التقدمـي في المناقشـات العامـة والسياسـات المتعلقـة بالهجـرة المختلطـة.

مركـز الهجـرة ينصـب تركـيز المركـز عـلى حقـوق الإنسـان والحمايـة لجميـع المتنقلـين. مركـز الهجـرة المختلطة هـو جـزء مـن وتتـم إدارتـه من المجلـس الدنمـاركي للاجئـين (DRC). في حـين أن ارتبـاط المركـز المؤسـسي بالمجلـس الدنمـاركي للاجئـين يضمـن ارتـكاز عملـه عـلى الواقـع العمـلي، فإنـه يعمـل كمصـدر مسـتقل للبيانـات والبحـث والتحليـل وتطويـر السياسـات بشـأن الهجـرة المختلطـة لواضعـي السياسـات والممارسـين والصحفيـين والقطـاع الإنسـاني الأوسـع. إن موقـف MMC لا يعكـس بالـضرورة موقـف (DRC).

**لمزيد من المعلومات حول مركز الهجرة المختلطة:**
www.mixedmigration.org

# حول مؤسسة فريدريش إيبرت

مؤسسة فريدريش إيبرت هي مؤسسة ألمانية غير ربحية تمولها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، ويقع مقرها في بون وبرلين. تأسست عام 1925 وسميت على اسم أول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً، فريدريش إيبرت. تلتزم مؤسسة فريدريش إيبرت بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بروح الديمقراطية الاجتماعية، عبر التربية المدنية والبحث والتعاون الدولي. وتعد مؤسسة فريدريش إيبرت أقدم مؤسسة سياسية في ألمانيا.

**لمزيد من المعلومات حول مؤسسة فريدريش إيبرت:**
www.fes.de


تم البحث والكتابة بواسطة: Mixed Migration Centre

بتكليف من: FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ودعم (4MI) في ليبيا من جهة: UKaid from the British people

# قائمة المحتويات


ملخص تنفيذي ..... 10

1. المقدمة والأساس المنطقي ..... 12

2. المنهجية ..... 14

2.1 جمع البيانات وتحليلها ..... 14

2.2 القيود ..... 14

2.3 أخلاقيات جمع البيانات ..... 15

3. وضع سياسة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط ..... 15

3.1 توجه مستمر نحو إقامة أوروبا لشراكات في مجال سياسة الهجرة ..... 15

3.2 بروز ليبيا كـ «بوابة» لأوروبا ..... 16

3.3 تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجال الهجرة ونمو سياسات الهجرة الليبية التي تجرم الهجرة ..... 17

# قائمة المحتويات


4. سياسات وإجراءات الهجرة المتوسطية منذ تفشي جائحة كورونا ..... 19

4.1 استمرار سياسات وإجراءات الهجرة التي تهدف إلى الحد من عبور البحر الأبيض المتوسط ..... 19

4.2 إغلاق الموانئ الأوروبية والعودة إلى إجراءات وقف انتشار جائحة كورونا ..... 20

4.3 تصور تحولات السياسات في ليبيا وأوروبا ..... 21

4.4 إدارة السلطات الليبية للهجرة منذ تفشي الجائحة: عمليات الاعتراض والاحتجاز ..... 22

5. التأثير على حياة اللاجئين والمهاجرين في ليبيا ..... 23

5.1 التأثير على الحماية ..... 23

5.2 التأثير على رحلات الهجرة والتخطيط لها ..... 24

5.3 فهم دور السياسات في رحلات الهجرة والتخطيط لها ..... 26

خاتمة ..... 28

توصيات ..... 29

الملحق ..... 30

# ملخص تنفيذي

تتمتع ليبيا بتاريخ عريق من التعاون مع أوروبا في إدارة الهجرة، نظراً لموقعها الجغرافي الممتد وسط ساحل البحر الأبيض المتوسط. استخدمت ليبيا، في ظل حكم القذافي، الهجرة كورقة مساومة سياسية مع أوروبا، وعملت أوروبا وخاصة إيطاليا منذ ذلك الحين مع ليبيا للتأثير على مقاربة البلاد في إدارة الهجرة والحد من عمليات العبور غير النظامية للبحر الأبيض المتوسط.

وفي الآونة الأخيرة، بينما عملت البلدان على احتواء انتشار جائحة كورونا عام 2020، بدا أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعزز محاولاتها للحد من وصول اللاجئين والمهاجرين عن طريق البحر من شواطئ شمال إفريقيا. وأعربت جماعات حقوق الإنسان عن قلقها من استخدام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الجائحة لعرقلة الهجرة وتجنب المسؤوليات الدولية في حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

تبحث هذه الورقة في كيفية تأثير جائحة كورونا على سياسات وإجراءات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وعملياتها في أنحاء البحر الأبيض المتوسط (الهدف 1). وتستكشف دور الفاعلين الليبيين في مجال الهجرة، وكيف يقومون بتنفيذ ودعم سياسات وإجراءات الهجرة الأوروبية، لا سيما التي صدرت أعقاب الجائحة (الهدف 2). كما تقيم الورقة تأثير هذه السياسات والإجراءات على ظروف وتجارب اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، مع التركيز بشكل خاص على رحلة الهجرة وعملية التخطيط لها (الهدف 3).

تسعى نتائج هذه الدراسة إلى تزويد صانعي السياسات الأوروبيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين في ليبيا بأدلة لتوجيه سياسات وإجراءات الهجرة الخاصة بهم في البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة تأثيرها على حياة اللاجئين والمهاجرين في ليبيا في الوقت نفسه.

## النتائج الرئيسية

- **واصلت أوروبا التعاون مع ليبيا** في إدارة الهجرة عبر دعم وتدريب خفر السواحل الليبي. وذلك **رغم تحذيرات من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من استمرار هذا الدعم**، نظراً لدور خفر السواحل الليبي في عمليات الإعتراض والإعادة وانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

- **لا يبدو أن جائحة كورونا قد أثرت على محتوى سياسات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، بل على تنفيذها على أرض الواقع.** حيث تم الإبلاغ عن حالات في أوروبا رفضت فيها دول مثل مالطا وإيطاليا دخول سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تحمل لاجئين ومهاجرين مستخدمة الجائحة كمبرر لموقفها ومنع الوصول.

- في وقت جمع بيانات هذه الدراسة، سلطت بيانات المنظمة الدولية للهجرة الضوء على زيادة في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين أعادهم خفر السواحل الليبي إلى ليبيا عام 2020، بإجمالي 11891 مقارنة بـ 9225 تمت إعادتهم عام 2019.[1] وتعكس هذه الزيادة التعاون المستمر بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الليبية لمنع عبور اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا.

- **اتخذت السلطات الليبية بعض الإجراءات في بداية تفشي الجائحة لإغلاق بعض مراكز الاحتجاز** وإنفاذ بروتوكولات للحد من انتشار الفيروس داخل مجتمعات اللاجئين والمهاجرين بدعم من الجهات الأوروبية.

- **كان تأثير الوباء وتدهور الوضع الأمني في البلاد على اللاجئين والمهاجرين شديداً.** وتُظهر البيانات التي تم جمعها من 200 لاجئ ومهاجر لهذا التقرير أن 57.5٪ من المشاركين في الاستبيان (عدد = 115)

1 المنظمة الدولية للهجرة (كانون الأول/ديسمبر 2020) التحديث الشهري للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

يوافقـون أو يوافقـون بشـدة عـلى زيـادة خطـر الاعتقـال والاحتجـاز التعسـفيين منـذ تفـشي جائحـة كورونـا. بالإضافـة إلى ذلـك، عـدا عـزل الحـالات المشـتبه بإصابتها في بعـض مراكـز الاحتجـاز، بقيـت العديـد مـن المراكـز مكتظـة وتفتقـر إلى القـدرة عـلى فـرض التباعـد الجسـدي وتفتقـر إلى النظافـة ومعـدات الحمايـة الشـخصية طـوال فـترة الجائحـة.

• **أثـرت تدابـير احتـواء انتشـار الفـيروس في البـلاد عـلى رحـلات وخطـط اللاجئـين والمهاجريـن، حيـث حـدت مـن قدرتهـم عـلى المـضي قدمـاً أو تسـببت ببقائهـم داخـل ليبيـا حيـث تقطعـت بهـم السـبل.** وكذلـك، تُظهـر البيانـات أن قيـود الجائحـة أثـرت عـلى الوقـت الـذي يمضيـه المهاجـرون للوصـول إلى السـاحل الليـبي، وذكـروا تشـديد الإجـراءات الأمنيـة عـلى طـول البحـر الأبيـض المتوسـط وزيـادة الدوريـات. ونتيجـة لذلـك، تـم الإبـلاغ عـن زيـادة في تكلفـة الرحلـة إلى أوروبـا، حيـث ارتفعـت مـن 1500 دينـار ليـبي (1095 دولاراً أمريكيـاً) للفـرد إلى مـا بـين 3000 و5000 دينـار ليـبي (2190 إلى 3649 دولاراً أمريكيـاً).

• **رغـم معرفـة اللاجئـين والمهاجريـن الذيـن شـملهم الاسـتبيات بسياسـات وممارسـات الهجـرة في ليبيـا، وارتفـاع مسـتوى المخاطـر مـع تدابـير الجائحـة، لا يـزال العديـد منهـم يخططـون لعبـور البحـر إلى أوروبـا.** وتشـير البيانـات إلى أن 40٪ مـن المشـاركين (عـدد = 80) قـرروا محاولـة عبـور البحـر في الأشـهر السـتة التاليـة، مـا يعكـس حاجتهـم للحمايـة وتحسـين ظـروف معيشـتهم رغـم المخاطـر الـتي ينطـوي عليهـا عبـور البحـر.

## توصيات

تهـدف توصيـات هـذه الدراسـة إلى التأثـير عـلى صانعـي السياسـات والسـلطات عـبر إثـراء معرفتهـم الحاليـة حـول وضع اللاجئـين والمهاجريـن وسـط جائحـة كورونـا، بغيـة إصـلاح السياسـات والاتفاقيـات الوطنيـة والإقليميـة المتعلقـة بـإدارة الهجـرة. والأهـم مـن ذلـك، تنفيـذ هـذه السياسـات والاتفاقيـات عـلى أرض الواقـع.

**إلى السلطات الليبية**

• تنفيـذ سياسـات وإجـراءات متسـقة تراعـي معايـير حقـوق الإنسـان والقانـون الـدولي، بمـا في ذلـك امتثـال كل دولـة لمنطقـة البحـث والإنقـاذ الخاصـة بهـا في البحـر.

• توفـير بدائـل للاحتجـاز وإعـادة صياغـة القانـون الليـبي[2] الـذي يسـتخدم الاحتجـاز كسياسـة لمكافحـة الهجـرة غـير النظاميـة والحـد مـن العبـور إلى أوروبـا.

• إشراك مجموعـات أوسـع مـن أصحـاب المصلحـة في المناقشـات حـول إدارة الهجـرة وتعزيـز بيئـة النقـاش بـين الجهـات الفاعلـة المحليـة والاتحـاد الأوروبي.

• تعزيـز المشـاركة والتنسـيق بـين جميـع الـوزارات والبلديـات والسـلطات المحليـة المعنيـة وضمـان نـشر المعلومـات ومتابعتهـا مـن جهـة جميـع الجهـات الفاعلـة العاملـة في مجـال الهجـرة.

• فـرض آليـة للامتثـال لحقـوق الإنسـان والقانـون الـدولي مـن السـلطات المحليـة ووضـع تدابـير لمحاسـبة المنتهكـين بموجـب القانـون المحـلي.

2 وهي القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب في ليبيا، والقانون رقم (20) لسنة 1991 بشأن تعزيز الحريات، والقانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقانون رقم (10) لسنة 2013 بشأن تجريم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز

**إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء**

- دعم السلطات الليبية للاستجابة بشكل أفضل لجائحة كورونا، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين والمهاجرين، كونهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً.

- دعم البرامج الإنسانية القائمة على الاحتياجات، بدلاً من اشتراط التمويل بدعم سياسات هجرة معينة.

- إيقاف أي مساعدة تسهم في عمليات الاعتراض والإعادة إلى ليبيا التي لا تعتبر مكاناً آمناً، واشتراط أي مساعدة مقدمة بالوفاء بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي.

**المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة**

- تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين بناءً على احتياجاتهم المحددة، بغض النظر عن نواياهم وخططهم للهجرة أو العودة إلى بلدانهم.

- تعزيز جهود المناصرة لضمان تلبية الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان.

- تعزيز التواصل بين موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية العاملين في مجال الهجرة والسلطات الليبية، مع متابعة منتظمة لسياساتها وإجراءاتها.

## 1. المقدمة والأساس المنطقي

لطالما اعتبرت أوروبا مكاناً للجوء للفارين من الصراع والساعين إلى حياة أفضل. وازداد وصول اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا منذ عام 2011، بسبب الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما دفع البعض إلى التماس الحماية في أوروبا بعبور البحر الأبيض المتوسط.[3] وتزعم منظمة العفو الدولية أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تقوم ببناء «حصن أوربي» لمنع اللاجئين والمهاجرين من الوصول إلى البلدان الأوروبية، عبر حماية حدودها بالتعاون مع بلدان العبور والمنشأ.[4] وفي الآونة الأخيرة مع تفشي جائحة كورونا، يتصاعد قلق مجموعات حقوق الإنسان حول استخدام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الجائحة كذريعة لردع الهجرة وتجنب المسؤوليات الدولية في حماية ودعم حقوق اللاجئين والمهاجرين.[5]

وجد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن «تدابير جائحة كورونا ستؤدي على الأرجح إلى ارتفاع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر على المدى الطويل» لأن القيود على الحركة وإغلاق الحدود يرفعان الحاجة إلى المهربين لتسهيل الحركة، كما تدفع الأزمات الاقتصادية البعض إلى آليات تكيف سلبية بغية تأمين سبل عيشهم ما يزيد تعرضهم للاتجار بهم.[6] في الواقع، يشير تقرير لمركز الهجرة المختلطة عام 2020، إلى اعتماد عام متزايد على المهربين بسبب جائحة كورونا، وهو ما قد يزيد من تعرض الناس للعنف.[7] وأظهر تقرير آخر لمركز الهجرة المختلطة عام 2020 حول تأثير الجائحة على اللاجئين والمهاجرين أن العديد من المشاركين فقدوا مصادر دخلهم أثناء الجائحة، لأنهم كانوا يعتمدون على العمل اليومي، والذي تقلص بسبب

3 مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة (تشرين الأول/أكتوبر 2020) بوابة بيانات الهجرة.

4 منظمة العفو الدولية (2014) التكلفة البشرية للحصن الأوروبي.

5 هيومن رايتس ووتش (نيسان/أبريل 2020) الاتحاد الأوروبي/ إيطاليا: إغلاق الموانئ يقطع شريان حياة المهاجرين واللاجئين.

6 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (أيار/مايو 2020) من المرجح أن تؤدي تدابير جائحة كورونا إلى زيادة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر على المدى الطويل.

7 مركز الهجرة المختلطة (أيلول/سبتمبر 2020) التحديث العالمي الموضوعي لجائحة كورونا- تأثير لجائحة كورونا على تهريب المهاجرين.

قيـود الحركـة الـتي فرضتهـا الجائحـة.[8]

ونظـراً لغيـاب الاسـتقرار السـياسي وانعـدام الأمـن وضعـف النظـام الصحـي في ليبيـا، تعـد البـلاد معرضـة بشـكل أكبر لخطـر انتشـار جائحـة كورونـا.[9] ونجـد اللاجئـين والمهاجريـن في مراكـز الاحتجـاز وكذلـك في المناطـق الحضريـة، حيـث يضطـرون في كثـير مـن الأحيـان العيـش في أماكـن مزدحمـة، معرضـين لخطـر شـديد لأن الظـروف تجعـل تطبيـق تدابـير الحمايـة مهمـة بالغـة الصعوبـة.[10] يعتـبر البعـض أن الحاجـة المتصـورة لمواصلـة رحلتهـم لتحسين سـبل عيشـهم والسـعي للحصـول عـلى الحمايـة تفـوق المخاطـر الـتي ينطـوي عليهـا عبـور البحـر إلى أوروبـا، الـذي يـزداد صعوبـة بسـبب القيـود المفروضـة عـلى الحركـة لوقـف انتشـار كورونـا.[11]

تبحـث هـذه الورقـة في آثـار جائحـة كورونـا عـلى سياسـات وإجـراءات الاتحـاد الأوروبي بشـأن الهجـرة عـبر البحـر الأبيـض المتوسـط، وتحقـق في كيفيـة تأثيرهـا عـلى ظـروف وتجـارب اللاجئـين والمهاجريـن في ليبيـا، مـع التركـيز بشـكل خـاص عـلى مـن يحاولـون عبـور البحـر الأبيـض المتوسـط مـن ليبيـا أثنـاء تفـشي جائحـة كورونـا، منـذ نيسـان/أبريل وحـتى كانـون الثاني/ديسـمبر 2020 حـين تـم الانتهـاء مـن جمـع البيانـات لهـذه الدراسـة. سـيتم إيـلاء اهتمـام خـاص للإجـراءات الـتي اتخذهـا الاتحـاد الأوروبي والـدول الأعضـاء لوقـف انتشـار فـيروس كورونـا بالإضافـة إلى أدوار الجهـات الفاعلـة في مجـال الهجـرة والأمـن الليـبي في دعـم هـذه الإجـراءات والسياسـات. تسـعى النتائـج الـواردة هنـا إلى تزويـد صانعـي السياسـات الأوروبيـين بالأدلـة لتوجيـه سياسـات وإجـراءات الهجـرة الخاصـة بهـم في البحـر الأبيـض المتوسـط مـع مراعـاة تأثـير السياسـات الدوليـة عـلى حيـاة وحركـة اللاجئـين والمهاجريـن.

**الهـدف 1:** فهـم كيفيـة تأثـير جائحـة كورونـا عـلى سياسـات وإجـراءات الاتحـاد الأوروبي والـدول الأعضـاء بشـأن الهجـرة والعمليـات في البحـر الأبيـض المتوسـط.

**الهـدف 2:** دراسـة كيفيـة إدارة الجهـات الفاعلـة المعنيـة بالهجـرة في ليبيـا للهجـرة، وتنفيذهـا سياسـات الاتحـاد الأوروبي وإجراءاتـه الخاصـة بالهجـرة، لا سـيما تلـك الـتي تـم سـنها في أعقـاب تفـشي الجائحـة.

**الهـدف 3:** فهـم كيفيـة تأثـر اللاجئـين والمهاجريـن في ليبيـا بسياسـات وإجـراءات الهجـرة الـتي تـم سـنها في أعقـاب الجائحـة خاصـة فيمـا يتعلـق بالتخطيـط للهجـرة والرحـلات.

8 مركز الهجرة المختلطة (تشرين الأول/أكتوبر 2020) تأثير جائحة كورونا على مخاطر الحماية للاجئين.

9 قطاع الصحة بليبيا (آذار/مارس 2020) خطة التأهب والاستجابة لجائحة فيروس كورونا 2019 في ليبيا.

10 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (حزيران/يونيو 2020) ليبيا: تقرير عن وضع جائحة كورونا.

11 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أيار/مايو 2020) الصراع والجائحة يدفعان المزيد من الناس إلى المخاطرة بعبور طريق البحر القاتل من ليبيا.

# 2. المنهجية

## 2.1 جمع البيانات وتحليلها

تستخدم هذه الورقة مجموعة من منهجيات البحث النوعية والكمية للوصول إلى أهدافها. أولاً، تدرس الدراسات الأكاديمية والسياسية والبرامجية المتوفرة حول الهجرة المختلطة في ليبيا وفي البحر لفهم سياق الهجرة واللجوء وسياق السياسة الأمنية حول البحر الأبيض المتوسط. ثانياً، تعتمد على بيانات نوعية من 15 مقابلة مع مخبرين رئيسيين من السلطات الأوروبية والليبية، وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا وأوروبا، وقادة مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في ليبيا. توفر هذه المقابلات المتعمقة نظرة ثاقبة لعمليات السياسة، وتنفيذ السياسات في ليبيا، وآليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر، وتم تحليلها باستخدام التحليل الموضوعي. ثالثاً، تعتمد هذه الدراسة على البيانات الكمية من مشروع جمع البيانات التابع لمركز الهجرة المختلطة، **(4MI)**،[12] مع وحدة خاصة تبحث في كيفية إدراك اللاجئين والمهاجرين لسياسات الهجرة بشكل عام وسياسات الهجرة التي تم سنها منذ تفشي جائحة كورونا، وكذلك في كيفية تأثير تلك السياسات على اللاجئين، وسبل عيشهم وتنقلهم (انظر الملحق للاطلاع على الأسئلة). تم جمع هذه البيانات عبر استطلاعات مع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 وتحليلها باستخدام الإحصاءات الوصفية نظراً لحجم العينة.

| البيانات | الوصف |
|---|---|
| 200 استبيان مع اللاجئين والمهاجرين | تمركز الاستبيان في أكثر من 20 مدينة في ليبيا، ولكن بشكل أساسي في طرابلس (عدد = 71، 36٪)، سبها (عدد = 45، 23٪)، أجدابيا (عدد = 26، 13٪) بنغازي (عدد = 18، 9٪) وفي مواقع أخرى بما في ذلك غدامس ومصراتة والخمس وبني وليد. شكل كل من النساء والرجال 50٪ من المستجيبين (عدد = 100) ضمن العينة، وتراوحت أعمارهم بين 19 و50 عاماً، بمتوسط عمر 30. ويمثل اللاجئون والمهاجرون الذين شملهم الاستبيان 25 جنسية، تشمل الجنسيات الرئيسية نيجيريا (عدد = 37، 19٪)، ثم السودان (عدد = 27، 14٪)، إريتريا (عدد = 20، 10٪)، الكاميرون (عدد = 14، 7٪) وتشاد (عدد = 10، 5 ٪). |
| 15 مقابلة مع مخبرين رئيسيين وأصحاب المصلحة في الهجرة.[13] | مسؤولون أوروبيون (3)، ومسؤولون ليبيون (2)، وموظفو المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة في ليبيا (4)، وموظفو المنظمات غير الحكومية في أوروبا (1)، وقادة مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في ليبيا (5). قادة المجتمعات 3 رجال وامرأتين من نيجيريا والكاميرون وإريتريا وغانا. |

## 2.2 الحدود

اختيرت عينات **(4MI)** من اللاجئين والمهاجرين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فما فوق والذين وصلوا ليبيا منذ أقل من عامين، وذلك بغية تصوير رحلات وتجارب الذين يتنقلون باستمرار، بدلاً من اللاجئين والمهاجرين المستقرين. وهذا يعني أن النتائج المتعلقة بالهدف 3، حول كيفية فهم اللاجئين والمهاجرين لسياسات الهجرة، لا يمكن تعميمها لتشمل اللاجئين والمهاجرين الأكثر استقراراً. والأهم من ذلك، نظراً لحجم العينة المتوسط،

12 بدأ مشروع (4MI) في ليبيا عام 2017، حيث جمعت البيانات الكمية الأولية عن ديناميات الهجرة المختلطة، بما في ذلك الملفات الشخصية الفردية، ودوافع الهجرة المختلطة والنوايا والتطلعات، وشروط ووسائل السفر، والتعامل مع المهربين، وانتهاكات الحماية. في نيسان/أبريل 2020، تم تكييف استبيان (4MI) ليشمل التركيز على جائحة كورونا، مع أسئلة حول سبل العيش ووضع الحماية والرحلات.

13 انظر المرفق للحصول على القائمة الكاملة. يرجى ملاحظة أن 11 من أصل 15 مستجيب من المخبرين الرئيسيين لم يرغب في الكشف عن هويته.

والطبيعة الخفية للاجئين والمهاجرين في ليبيا، والطبيعة غير العشوائية لأخذ العينات، علينا التعامل مع نتائج هذه الدراسة بحذر إذ لا يمكن تعميمها على جميع اللاجئين والمهاجرين داخل ليبيا.

### 2.3 الأخلاقيات

تم تسجيل جميع الاستبيانات دون الكشف عن الهوية، ولم يتم جمع أي بيانات عن أسماء المشاركين أو معلومات تعريف شخصية أخرى. وقام المراقبون المسؤولون عن تجميع البيانات بإبلاغ جميع المشاركين شفهياً حول الهدف من الدراسة وكذلك أخلاقيات البحث قبل المشاركة، بما في ذلك السرية والحق في الانسحاب. تم إجراء جميع عمليات التوظيف والمقابلات عبر الهاتف أو عبر الانترنت نظراً لتدابير السلامة المفروضة نتيجة لجائحة كورونا وبغية تجنب تعريض المراقبين أو المشاركين أو مجتمعات اللاجئين والمهاجرين للخطر. علاوة على ذلك، تمت مشاركة أحدث المعلومات من منظمة الصحة العالمية حول تدابير الحفاظ على السلامة أثناء الجائحة والمعلومات المتعلقة بالخط الساخن للحماية في ليبيا مع المشاركين.

## 3. وضع سياسة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط

لفهم كيفية تأثير جائحة كورونا على سياسات وإجراءات الهجرة في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن العمليات في أنحاء البحر الأبيض المتوسط، علينا تحليل وضع سياسة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط مع التركيز على شمال إفريقيا قبل الجائحة وفهم تاريخ التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجال الهجرة. لذلك يحلل هذا القسم مقاربة الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا عبر النظر في أشكال التعاون المختلفة بين هذه المناطق وكيف تطورت.

### 3.1 توجه مستمر لأوروبا نحو إقامة شراكات في مجال سياسة الهجرة

يُقسّم بعض الباحثين تاريخ التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا إلى أربع مراحل، بدءاً من العلاقات الخاصة في عام 1969، حين وقعت المغرب وتونس اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. وشهدت المرحلة الثانية أواخر عام 1972 بروز «البحر الأبيض المتوسط» كمنطقة استراتيجية وسياسية للأغراض الاقتصادية، عبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي تضمنت تعزيز العلاقات مع دول شمال إفريقيا وإنشاء سياسة البحر الأبيض المتوسط العالمي عام 1972.[14] وتمنيت المرحلة الثالثة[15] بتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني والمالي عام 1976،[16] وظهرت مرحلة رابعة في نهاية الحرب الباردة، مع صياغة الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 المعروفة سابقاً باسم عملية برشلونة، والتي وسعت التعاون ليشمل قضايا الهجرة.[17] كجزء من هذه المرحلة الرابعة، أدرجت الدول الأوروبية في التسعينيات اتفاقيات إعادة القبول مع دول ثالثة، بما فيها دول شمال إفريقيا، وأدرجت مفهوم «الدولة الثالثة الآمنة»،[18] والتي تم تعريفها على أنها عودة طالبي اللجوء إلى البلدان التي حظوا فيها بالحماية سابقاً،[19] فيما يتعلق بحريتهم وسلامتهم ومبدأ عدم الإعادة القسرية وإمكانية طلب اللجوء.[20]

14 فريديريكا بيتسيئ (2010) تأثير سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات بني الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا: الجيد والسيئ والقبيح.
15 المرجع السابق.
16 تنمية المعلومات في أوروبا (1982) اتفاقيات تعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي.
17 فريديريكا بيتسيئ (2010) تأثير سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات بني الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا: الجيد والسيئ والقبيح.
18 باولو غيبازي وآخرون. (2017) إدارة الهجرة والحدود الأوروبية الإفريقية.
19 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015) مفهوم الدول الثالثة الآمنة في الاتفاقيات الدولية وحماية اللاجئين.
20 مفوضية الاتحاد الأوروبي - مسرد المصطلحات.

ومهدت هذه المراحل الطريق لسياسة الجوار الأوروبية التي أنشئت عام 2004، مع 16 شريكاً من جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط،[21] كما دفعت توجهاً متصاعداً نحو ضبط حدود الاتحاد الأوروبي وتصدير المسؤولية، عبر توفير الحوافز المالية للشركاء مقابل الإصلاحات والالتزام بسياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي.

ويعد تقديم المقاربة العالمية للاتحاد الأوروبي للهجرة والتنقل عام 2005، الذي سعى إلى إشراك بلدان شمال إفريقيا بشكل مباشر، وكذلك البلدان الأفريقية الأخرى، في سياسات الهجرة، دليلاً إضافياً على هذا التوجه. رغم ذلك، واجهت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا على حد سواء تلك المقاربة بتشكك، حيث كانت معظم الدول قد دخلت بالفعل في اتفاقيات إعادة قبول تخدم مصالحها. على سبيل المثال، رفضت المغرب التوقيع مع الاتحاد الأوروبي لعدة سنوات حيث كانت تتعاون بشكل ثنائي مع العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا.[22]

ونلاحظ استمرار هذا التوجه طوال عام 2020 في ليبيا ومنطقة شمال إفريقيا الأوسع. وأكد مسؤول في الاتحاد الأوروبي تمت مقابلته من أجل هذه الدراسة أنه بما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق لبناء نظام للهجرة واللجوء على أساس التضامن والتقاسم العادل للمسؤوليات»، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى «ترك جزء من مسؤولية إدارة تدفقات الهجرة والحدود للسلطات الليبية». وهذا لا يعني أن ليبيا تدعم مصالح الاتحاد الأوروبي في البلاد فحسب، بل تنفذ سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي نيابة عنه، وتتحمل مسؤولية مقاربة تصدير المسؤولية إلى شمال إفريقيا حين لا يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بذلك بمفرده.

## 3.2 بروز ليبيا كـ«بوابة» لأوروبا

برزت ليبيا في ظل نظام القذافي في السبعينيات كبلد يقصده المهاجرون من الدول العربية ومن جنوب الصحراء الكبرى بسبب سياسات الهجرة المنفتحة نسبياً التي سعت إلى جذب العمال المهاجرين. ولكن القذافي بدأ، في أوائل الألفية الثانية، باستخدام الهجرة كأداة للمساومة السياسية مع الاتحاد الأوروبي على نحو متزايد. ويعتبر بعض الباحثين تحول مقاربة القذافي في بداية الألفية الثانية نوعاً من استخدام الهجرة كدبلوماسية إكراه، بغية الضغط على إيطاليا لإقناع الاتحاد الأوروبي بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا مقابل الحد من العبور غير النظامي إلى إيطاليا.[23] في مقابلة مع أحد المخبرين الرئيسيين، أشار باحث من ستيت ووتش إلى هذا التوقيت باعتباره توقيتاً حاسماً لتشكيل آراء الاتحاد الأوروبي حول المنطقة، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي «سياسة الباب المفتوح» الليبية تجاه جيرانها تهديداً لحدوده. وبالتالي، أُرسلت أول بعثة للاتحاد الأوروبي إلى ليبيا عام 2004، في حين بذل المجلس الأوروبي جهوداً حكومية دولية مختلفة بين عامي 2001 و2003 بهدف إدارة الحدود الخارجية، مشدداً على الحاجة لوجود سياسة هجرة مشتركة، ما أدى إلى إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) عام 2004.[24]

وقد وجهت جماعات حقوق الإنسان انتقادات شديدة للوكالة بسبب أنشطتها في فرض الرقابة على الحدود، حيث اقترح البعض أن «أنشطة الوكالة قد تلعب دوراً مهماً في إضفاء الطابع الأمني على اللجوء».[25] ويُعرَّف إضفاء الطابع الأمني على اللجوء بأنه «رسم اللاجئين على أنهم تهديد مجتمعي» ما يدفع نحو سياسات هجرة أكثر صرامة لا تتماشى مع القانون الدولي للاجئين.[26] في الآونة الأخيرة في آذار/ مارس 2020، أفادت منظمة ألارم فون أن طائرات فرونتكس كانت تبلغ السلطات الليبية عن مواقع قوارب اللاجئين والمهاجرين المعرضة للخطر في المياه المالطية بدقة، ما سهّل إعادتهم إلى ليبيا.

21 الدول السڑيكة هي الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومصر وجورجيا وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا ومولدوفا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وتونس وأوكرانيا، وفقاً لسياسة الجوار الأوروبية ويل جيمس، سيفيتاس (2006).

22 ستيت ووتش (2012) المقاربة العالمية للهجرة والتنقل: الوضع الحالي.

23 غراسيموس تسوراباس (آذار/مارس 2017) دبلوماسية الهجرة في جنوب الكرة الأرضية.

24 موقع فرونتكس - أصل ومهام فرونتكس.

25 سارة ليونارد (2010) أمن حدود الاتحاد الأوروبي والهجرة إلى أوروبا.

26 ديلان أودريسكول (2017) إدارة المخاطر في إضفاء الطابع الأمني على اللاجئين

بلـغ متوسـط عـدد المهاجريـن العابريـن مـن ليبيـا إلى أوروبـا بـين عامـي 2003 و2012 نحـو 23000 في السـنة ويصـل معظمهـم إلى إيطاليـا والبعـض إلى مالطـا.[27] ونتيجـة لذلـك، بـدأت إيطاليـا مناقشـات ثنائيـة مـع ليبيـا نتـج عنهـا اتفـاق غـير رسـمي بشـأن رحـلات طـيران لإعـادة «المهاجريـن غـير المسـجلين» الذيـن وصلـوا الجـزر الإيطاليـة إلى ليبيـا. وتشـير التقديـرات إلى أن أكـثر مـن 3000 مهاجـر قـد أعيـدوا بـين عامـي 2006 و2008.[28] وبالتـالي، وقعـت إيطاليـا اتفاقيـة صداقـة مـع ليبيـا مـع التركيـز عـلى مراقبـة الحـدود والهجـرة أواخـر عـام 2008.[29] تضمنـت آثـار نتائـج الاتفاقيـة توفـير التدريـب والإمـدادات للحكومـة الليبيـة في عهـد القـذافي وإنشـاء مراكـز احتجـاز، بينمـا عمـل خفـر السـواحل الإيطـالي في البحـر لإعـادة المهاجريـن الذيـن يحاولـون عبـور البحـر الأبيـض المتوسـط.[30] وقـد ظهـر ذلـك في قضيـة أمـام المحكمـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان بينـت أن إيطاليـا أجـرت تسـع عمليـات خـلال عـام 2009 لاعـتراض أكـثر مـن 471 مهاجـراً في البحـر وإعادتهـم إلى ليبيـا كجـزء مـن الاتفاقيـة الثنائيـة بـين البلديـن.[31]

وتعرضـت الاتفاقيـة لاحقـاً إلى انتقـادات بسـبب انتهاكهـا مبـدأ عـدم الإعـادة القسريـة ولأنهـا أدت إلى «عمليـات طـرد جماعـي وزيـادة في الاعتقـالات». جادلـت المنظمـات الدوليـة بـأن الاتحـاد الأوروبي سـاعد في إنشـاء «واحـد مـن أنظمـة الاحتجـاز الأكـبر ضرر في العالـم» عـبر تعزيـز مقاربـة تصديـر المسـؤولية.[32] في المقابلـة ذاتهـا مـع الباحـث سـابق الذكـر مـن سـتيت ووتـش، أكـد عـلى هـذه النقطـة بالقـول إنـه في بدايـة الألفيـة الثانيـة، قبـل انتفاضـة 2011 «كان [الاتحـاد الأوروبي] يـصر عـلى إنشـاء أماكـن الاحتجـاز، رغـم تدهـور الأوضـاع داخلهـا حيـث تنشـط جميـع أنـواع المنظمـات الإجراميـة المختلفـة الـتي تسـتحوذ عـلى بعـض المخيمـات غـير الرسـمية في ليبيـا»، وبالتـالي «لا يمكـن تجاهـل الـدور الـذي لعبـه الاتحـاد الأوروبي» في تشـكيل إجـراءات الهجـرة الليبيـة.

باختصـار، نشـط الاتحـاد الأوروبي وخاصـة إيطاليـا، منـذ أوائـل العقـد الأول مـن القـرن الحـالي، في تشـكيل نظـام الهجـرة الليـبي ليصبـح نظامـاً يتعامـل مـع الهجـرة كمسـألة أمنيـة ويعتـبر دور ليبيـا رئيسـياً في تعطيـل الهجـرة غـير النظاميـة مـن إفريقيـا وجنـوب الصحـراء الكـبرى نحـو جنـوب اوروبـا. وأبـدت ليبيـا مـن جانبهـا اسـتعداداً وتوافقـاً مـع موقـف أوروبـا، حيـث اسـتغلت الفـرص الـتي وفرتهـا قضايـا الهجـرة بغيـة تحصيـل مكاسـب سياسـية وجـذب الاسـتثمار الأجنـبي.[33]

## 3.3 تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجال الهجرة ونمو سياسات الهجرة الليبية التي تجرم الهجرة

رسـمت الانتفاضـات الشـعبية في جميـع أنحـاء شـمال إفريقيـا ملامـح عـام 2011. وبـدأت هـذه الانتفاضـات في ليبيـا في شـباط/فبراير وأسـفرت عـن احتـدام الـصراع وإبعـاد القـذافي مـن السـلطة في تشريـن الأول/أكتوبـر. ونجـم عـن الـصراع أثـر عميـق عـلى ديناميـات الهجـرة في ليبيـا، حيـث قـدرت المنظمـة الدوليـة للهجـرة أن مـا مجموعـه 790 ألـف عامـل مهاجـر غـادروا ليبيـا هربـاً مـن الحـرب، ووصـل 3.9٪ (27465) منهـم بالقـوارب إلى إيطاليـا ومالطـا.[34]

وقعـت إيطاليـا اتفاقيـة جديـدة مـع الحكومـة الانتقاليـة الليبيـة في نيسـان/أبريل 2012 نتيجـة لمخـاوف مـن دفـع النـزاع النـاس إلى مغـادرة ليبيـا وكذلـك بغيـة تعزيـز اتفاقيـات الهجـرة الموقعـة في عهـد القـذافي.[35] وذلـك رغـم تحذيـرات

27 بي بي سي (تموز/يوليو 2018) كيف تمتلك ليبيا مفتاح حل أزمة الهجرة إلى أوروبا.

28 إيمانويلا باوليني وفيرونيكا باستوري (كانون الأول/ديسمبر 2010) هل يتقاسمان المهمة القذرة على الجبهة الجنوبية؟ العلاقات الإيطالية الليبية بشأن الهجرة وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي.

29 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2009) القانون رقم (2) FDP/1377 عام 2009 بشأن التصديق على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين....

30 مصطفى عنتر (أيلول/سبتمبر 2018) الهجرة النظامية وغير النظامية من شمال إفريقيا: حالة ليبيا.

31 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (شباط/فبراير 2012) قضية هيري جامع وآخرين ضد إيطاليا.

32 مسرّوع الاحتجاز العالمي (شباط/فبراير 2015). احتجاز المهاجرين في ليبيا.

33 على سبيل المثال، بموجب معاهدة 2008 مع إيطاليا، وجب على سركة إيني (سركة الطاقة الإيطالية) دفع 15 مليار يورو لبناء طريق سريع يعبر الساحل الصحراوي في شمال إفريقيا، ويربط ليبيا بجيرانها تونس ومصر. راجع ناتالينو رونزيتي (2011) معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين إيطاليا وليبيا: آفاق جديدة للتعاون في البحر الأبيض المتوسط؟

34 المنظمة الدولية للهجرة (2012) المهاجرون المحاصرون في أزمة: تجربة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

35 المصدر السابق.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن استمرار اتفاقيات الهجرة هذه، نظراً لتداعياتها على عمليات اعتراض السفن وإعاداتها وانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.[36] ومجدداً وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم جديدة عام 2017 بشأن ضبط الحدود مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المدعومة من الأمم المتحدة.[37] ومع ذلك، رغم الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الرئيسية للبلاد، إلا أنها لم تحظ بالسيطرة على جميع الأراضي والمؤسسات.[38] من ناحية أخرى، تحالف الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر مع الحكومة المؤقتة والهيئة التشريعية الليبية، مجلس النواب، وسيطر على شرق وجنوب ليبيا.[39] ولم يكن مناهضاً لحكومة الوفاق الوطني فحسب، بل رفض الإتفاق مع إيطاليا بشأن الهجرة أيضاً، حيث قال الجيش الوطني الليبي إنه سيصد «أي سفينة بحرية تدخل المياه الوطنية دون إذن من الجيش».[40]

تمت صياغة الاتفاقية بين إيطاليا وليبيا لتتوافق مع وثيقة برامجية جديدة أضافها الاتحاد الأوروبي إلى المقاربة العالمية للهجرة والتنقل، والتي شجعت شراكات التنقل مع دول شمال إفريقيا كأداة للتنفيذ.[41] ويعكس ذلك اتفاق كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي على متابعة المقاربة التي تبناها القذافي وإيطاليا عام 2008 للحد من العبور غير النظامي إلى أوروبا، دون مراعاة تبعات الصراع على السلطات المحلية في ليبيا وعلى قدرتها على إدارة الهجرة مع احترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية.

وتم تجديد مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لمدة ثلاث سنوات أخرى في شباط/فبراير 2020، ما ساهم في اعتراض وإعادة نحو 40 ألف شخص من البحر إلى ليبيا منذ توقيعها عام 2017.[42] وتواصلت جهود المنظمات الدولية والأمين العام للأمم المتحدة لتغيير بنود الاتفاقية، حيث أعلنت أن مرافئ ليبيا غير آمنة لإنزال المهاجرين وإعادتهم.[43] وكذلك دعا مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان إيطاليا إلى تعليق تعاونها مع خفر السواحل الليبي حتى يتم ضمان الامتثال لحقوق الإنسان.[44] يتبع حرس السواحل الليبي البحرية الليبية، تحت إشراف وزارة الدفاع. وبما أن معظم العاملين فيه أعضاء سابقين لمجموعات مسلحة غير رسمية، تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث والاتهامات الموجهة ضد تعاملهم مع اللاجئين والمهاجرين والتي تشمل انتهاكات حقوق الإنسان.[45]

قام مسؤول ليبي تمت مقابلاته ، بتسليط الضوء على التصور بأنه منذ 2013، «تعامل [مسؤولو الاتحاد الأوروبي] مع ليبيا كشرطة فحسب، مهمتها تنفيذ الاعتقالات والإنقاذ والاحتجاز والإعادة». علاوة على ذلك، أوضح هذا المسؤول تصوراً لدى السلطات الليبية مفاده أن دعم الاتحاد الأوروبي لبرامج الحماية وسبل العيش للاجئين والمهاجرين في ليبيا يعمل كجزء من هدف أكبر لتوطين هؤلاء المجتمعات في البلاد. يشير ذلك إلى أنه رغم تماشي سياسات وإجراءات الهجرة الليبية فيما يتعلق بالحد من العبور غير النظامي للبحر الأبيض المتوسط مع رؤية الاتحاد الأوروبي وتلقى دعمه، إلا أن هناك بعض نقاط الاختلاف حول وضع اللاجئين والمهاجرين داخل ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك، ورغم استمرار الدعم لمراكز الاحتجاز، عمل الاتحاد الأوروبي، كجزء من أنشطة فرق العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي تم إنشاؤها عام 2017، على دعم السلطات الليبية داخل إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي تخضع لسلطة وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني،[46] لضمان وصول المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز، ولوضع حد للاحتجاز

36 منظمة العفو الدولية (حزيران/يونيو 2012) يجب على إيطاليا إبرام اتفاقات مع ليبيا بشأن ضبط الهجرة.

37 Istituto Affari Internazionali (أكتوبر 2017) مذكرة التفاهم بين إيطاليا وليبيا.

38 هيومن رايتس ووتش (2017) أحداث ليبيا 2016.

39 هيومن رايتس ووتش (2018) أحداث ليبيا عام 2017.

40 بي بي سي (2017) أزمة المهاجرين: رجل ليبيا القوي حفتر يحذر إيطاليا بشأن السفن.

41 أ. غبدس ول. حاج عبدو (2017) تغيير المسار؟ حوكمة الهجرة في الاتحاد الأوروبي بعد «الربيع العربي».

42 هيومن رايتس ووتش (شباط/فبراير 2020) إيطاليا: أوقفوا التعاون التعسفي مع ليبيا في مجال الهجرة.

43 مجلس الأمن الدولي (كانون الثاني/يناير 2020) تقرير الأمين العام.

44 مفوض حقوق الإنسان (كانون الثاني/يناير 2020) المفوض يدعو الحكومة الإيطالية إلى تعليق أنشطة التعاون القائمة مع خفر السواحل الليبي الذي يجبر من يتم اعتراضهم في البحر على العودة إلى ليبيا.

45 مهاجرنيوز (2019) حين تسبب المساعدة الأذى. خفر السواحل الليبي المثير للجدل، سؤيك أوروبا لوقف الهجرة.

46 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2014) قانون الأمن بشأن إنشاء وكالة مكافحة الهجرة غير السرعية.

المنهجي للاجئين والمهاجرين على المدى الطويل.[47] وحين اشتد الصراع في ليبيا عام 2019، عمل الاتحاد الأوروبي أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لمطالبة السلطات الليبية مراراً وتكراراً بإغلاق مراكز الاحتجاز.[48] وذلك رغم دعم الاتحاد الأوروبي أيضاً لعمليات الاعتراض والإعادة إلى ليبيا المذكورة أعلاه.

وهكذا نجد سياسات وإجراءات الهجرة المعاصرة للاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا متناقضة، وفي بعض الأحيان نجدها متوافقة وغير متوافقة مع مقاربة ليبيا لإدارة الهجرة على أساس تجريم الهجرة غير النظامية واستخدام الاحتجاز كسياسة ضد اللاجئين والمهاجرين في البلاد. ضمن هذه الصورة المعقدة، لا يمكن لنا تحديد اتجاه التأثير بوضوح أو ما إذا كانت سياسات وإجراءات الهجرة معقدة ومبهمة عن قصد.

يوضح هذا القسم التاريخ الطويل من التعاون بشأن سياسات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وشمال إفريقيا، ولا سيما مع ليبيا. ويجادل بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عملت مع ليبيا كامتداد لمقاربتها الإقليمية والوطنية لإدارة الهجرة منذ أوائل الألفية الثانية. في الوقت نفسه، اعتبر الجانبان ليبيا «خطاً أمامياً» للهجرة ورسم الهجرة باعتبارها قضية أمن إقليمي، عبر دعم ليبيا لمراقبة البحر الأبيض المتوسط ومنع وصول الوافدين إلى أوروبا. اتخذت ليبيا خطوة إلى الأمام عام 2010 وسنت سياسات تجرم الهجرة غير النظامية، وهي القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي يعرض المهاجرين للعقوبات والاحتجاز إذا لم يشرعوا إقامتهم.[49] ومع ذلك، تبدو سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي متناقضة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الاحتجاز، حيث تدعو إلى إنهاء الاحتجاز بينما تدعم في الوقت ذاته مراكز الاحتجاز والإعادة إلى ليبيا حيث يُحتجز اللاجئون والمهاجرون عند الوصول، ما يكشف أيضاً عن حدود تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي.

## 4. سياسات وإجراءات الهجرة عبر المتوسط منذ تفشي جائحة كورونا

يبحث هذا الفصل في سياسات وإجراءات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وكذلك نظرائهم الليبيين منذ تفشي جائحة كورونا وحتى نهاية عام 2020، لفهم مدى دور الجائحة (الأهداف 1 و2). وبذلك، فإنه يدرس ما إذا كانت الجائحة قد مهدت الطريق لتحول في السياسات، وطبيعة واتجاه هذا التحول، ترسيخ السياسة، أم لم يكن للجائحة تأثير واضح على مجال سياسة الهجرة.

### 4.1 استمرار سياسات وإجراءات الهجرة التي تهدف إلى الحد من عبور البحر الأبيض المتوسط

انتهت مدة عملية صوفيا، المعروفة سابقاً باسم القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، في آذار/مارس 2020 واستبدلت بعملية إيريني. تأسست القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي عام 2015 كمهمة بحرية لتعطيل أعمال تهريب المهاجرين في المنطقة، وبالتالي الحد من الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى أوروبا. مع ذلك، ومع تطور المهمة، شاركت أيضاً في عمليات البحث والإنقاذ التي أنقذت حياة الآلاف من اللاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في البحر.[50] وقد تعرضت لانتقادات باعتبارها «عامل جذب» للهجرة من جهة بعض الدول الأعضاء،[51] رغم غياب أي دليل يدعم هذا الادعاء.[52] بينما تعد إيريني مهمة عسكرية في المقام الأول لمراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا وكذلك لتدريب خفر السواحل الليبي لتعطيل

47 الاتحاد الأفريقي (كانون الثاني/ديسمبر 2017) اجتماع فريق العمل المشترك بني الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمعالجة وضع المهاجرين في ليبيا

48 ميدل إيست آي (تموز/يوليو 2019) الاتحاد الأوروبي يقول إنه يجب إغلاق مراكز احتجاز اللاجئين في ليبيا.

49 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2010) قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

50 المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين(آذار/مارس 2020) آخر نفس لعملية صوفيا عليه دفع تحالف الراغبين.

51 مودرن ديبلومايسي (شباط/فبراير 2020) نهاية عملية صوفيا ابتعاد الاتحاد الأوروبي من مقاربة الأمن الإنساني.

52 أوجينيو كوسومانو وماتيو فيلا (أيلول/سبتمبر 2020) من «ملائكة» إلى «مهربي الجريمة»: تجريم المنظمات غير الحكومية للإنقاذ البحري في إيطاليا.

شبكات تهريب البشر والاتجار بهم.[53] وتعرض هذا التدريب الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لانتقادات بسبب عدم تضمينه مواد كافية حول حماية حقوق الإنسان، وتركيزه بدلاً من ذلك على الاتجار بالبشر والاستجواب وتقنيات التوثيق.[54]

ورغم أن سفن إيريني ملزمة بموجب القانون الدولي بإنقاذ اللاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في البحر، إلا أن العملية لم تذكر عمليات الإنقاذ البحري كجزء من مهمتها. بالإضافة إلى ذلك، شددت بعض الدول الأوروبية مرة أخرى على «عامل الجذب» الناتج عن هذه المهمات في البحر، مشيرة إلى أنه إذا بدا أن لإيريني أي تأثير يشجع على الهجرة سيتم سحب السفن من البحر الأبيض المتوسط.[55]

تمثل إيريني مقاربة أكثر صرامة للحد من الهجرة غير النظامية، ولكنها كانت قيد التطوير قبل وقت طويل من تفشي جائحة كورونا. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أدلة على تأثير الجائحة على تطبيقها. على سبيل المثال، صرحت مالطا «بأنها ستستخدم حق النقض ضد قرارات عملية إيريني التي تتعلق بنفقات إجراءات إنزال المهاجرين» لأنها تريد منع اللاجئين والمهاجرين من النزول في موانئها بسبب الجائحة وبسبب نقص مشاركة المسؤولية في إعادة توطين اللاجئين والمهاجرين بعد إنزالهم.[56] وهكذا استخدمت الحكومة المالطية مخاوفها بشأن انتشار جائحة كورونا لتعزيز شكاياتها الحالية المتعلقة بغياب التضامن الأوروبي وكمبرر لإغلاق أراضيها أمام المهاجرين الواصلين. وشهد نيسان/أبريل 2020 استمرار مقاربة إضفاء الطابع الأمني على إدارة الهجرة في ليبيا، حيث وقعت المنظمة الدولية للهجرة وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية ليبيا (EUBAM) مذكرة تفاهم جديدة لدعم الحكومة الليبية في الإصلاح الأمني وإدارة الحدود وإنفاذ القانون، وهي مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية منذ إنشائها عام 2013 كبعثة مدنية في ليبيا.[57] وفي أيلول/سبتمبر 2020، قدّمت المفوضية الأوروبية اقتراحاً للميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء الذي يؤكد على الحاجة إلى الشراكة مع بلدان المنشأ والعبور الرئيسية الثالثة لمكافحة الهجرة غير النظامية وأعمال التهريب.[58] لم يتضح بعد تأثير هذا الميثاق، ولكن في مقابلة مع أحد المخبرين الرئيسيين، أكدت عضو البرلمان الأوروبي كلير دالي:

"تتسبب السياسة الرئيسية غير المعلنة المتمثلة في «إبعاد المهاجرين عن أوروبا بأي ثمن» بالتأثير الأكبر على ديناميات الهجرة في البحر المتوسط وفي ليبيا اليوم. سيتم تقنين هذه السياسة ومنحها المزيد من الطاقة عبر ميثاق الهجرة الجديد، مع تركيزه الكبير على نقل الحدود إلى الخارج. ويعد نقل الحدود هو سبب حصار المهاجرين في ليبيا، وهو سبب عمليات الاعتراض ... في البحر الأبيض المتوسط، وسبب التخلي عن البحث والإنقاذ».

تُظهر هذه الأمثلة المختصرة استمرار مقاربات إضفاء الطابع الأمني على إدارة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط منذ تفشي جائحة كورونا في أوائل عام 2020. وفي حين لا يبدو أن الجائحة كان لها تأثير على محتوى السياسات، الذي نتجت عن عمليات وتوجهات سياسية طويلة المدى، إلا أن هناك أدلة تشير إلى أنها قد أثرت على تطبيق هذه السياسات. ويُظهر مثال مالطا كيفية استخدام الجائحة بهدف تعزيز المواقف ضد قبول اللاجئين والمهاجرين ومنع وصولهم.

53 المجلس الأوروبي (آذار/مارس 2020) الاتحاد الأوروبي يطلق عملية إيريني لفرض حظر الأسلحة على ليبيا.
54 أكسس إنفو (تسرين الثاني/نوفمبر 2017) وثائق تم الكشف عنها تظهر أن تدريب الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل الليبي لا يشمل حماية حقوق الإنسان.
55 هيومن رايتس ووتش (شباط/فبراير 2020) الاتحاد الأوروبي يدير ظهره للمهاجرين المنكوبين
56 مالطا اليوم (أيار/مايو 2020) مالطا تستخدم حق النقض ضد إنفاق إيريني بعد انسحابها من مهمة بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي
57 مجلس الاتحاد الأوروبي (نيسان/أبريل 2020) ليبيا: بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية والمنظمة الدولية للهجرة تعمّقان التعاون.
58 المفوضية الأوروبية (أيلول/سبتمبر 2020) ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء.

## 4.2 إغلاق الموانئ الأوروبية والعودة إلى إجراءات وقف انتشار جائحة كورونا

وأثرت قيود الهجرة الأوروبية لوقف انتشار جائحة كورونا على الهجرة المختلطة عبر ليبيا، إذ ازدادت القيود على الذين ما زالوا يحاولون عبور البحر. بدأت هذه الإجراءات بإعلان إيطاليا ومالطا أن موانئها غير آمنة للإنزال بسبب الوباء، ثم دعت ألمانيا سفن الإنقاذ الإنسانية إلى وقف عملياتها في البحر.[59] وكذلك، رفضت اليونان قارباً يحمل 175 لاجئاً، مشيرة إلى حظر الدخول بسبب جائحة كورونا. وفي الفترة نفسها، احتجزت السلطات الإيطالية سفن إنقاذ تابعة لمنظمات غير حكومية خمس مرات بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2020، ما عطل قدرتها على الاستجابة للقوارب التي تعرضت للخطر.[60] أجريت عمليات الإنقاذ باستخدام سفن تجارية خاصة لتغطية هذه الثغرة وغياب قدرة البحث والإنقاذ التي تقودها الدول. ومع ذلك، لم يسمح لتلك السفن بالرسو بعد إنقاذها المهاجرين. سجلت حالة في آب/أغسطس رقماً قياسياً لإبقاء مجموعة من اللاجئين والمهاجرين في البحر لمدة 40 يوما حتى تدهور الوضع الإنساني وسمحت إيطاليا لهم بالرسو.[61]

يذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية تفاصيل حادثة لم تنقذ مالطا فيها لاجئين ومهاجرين في البحر واستخدمت بدلاً من ذلك «تكتيكات غير قانونية» لإعادتهم إلى الشواطئ الليبية. تضيف منظمة العفو الدولية أن السلطات المالطية تستخدم جائحة كورونا «كذريعة» لإعلان موانئها غير آمنة للرسو، ووصلت إلى حد استئجار قارب لإعادة مجموعة من 51 شخصاً عالقين في البحر إلى ليبيا. وتقول منظمة العفو الدولية إن «ممارسات مالطا التعسفية جزء لا يتجزأ من الجهود الأوسع التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات لتحميل ليبيا مسؤولية السيطرة على وسط البحر الأبيض المتوسط».[62] كما سلط عامل في المجال الإنساني تمت مقابلته من أجل هذه الدراسة الضوء أيضا على حالة في أيار/مايو أعاد فيها خفر السواحل الليبي مجموعة من 135 مهاجراً سودانياً من المياه المالطية إلى الشواطئ الليبية حيث سيدخلون إلى نظام الاحتجاز الليبي. أكد هذا المصدر أن «هذا واحد من أوجه النفاق في سياساتهم، قد يتذرعون بأنهم لا يريدون السماح لهم بالدخول بسبب جائحة كورونا، ولكنها كانت صفقة سياسية قذرة».

في وقت جمع بيانات هذه الدراسة، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن 11891 لاجئاً ومهاجراً قد أعيدوا إلى ليبيا في عام 2020.[63] ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بـ 9225 عائداً في عام 2019.[64] ويعكس هذا الارتفاع التعاون المستمر بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الليبية لمنع عبور اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، وقد يشير أيضاً إلى أن الجائحة قد زودت دول الاتحاد الأوروبي بوسائل أكبر لرفض الدخول. بالإضافة إلى إغلاق الموانئ وغياب عمليات البحث والإنقاذ التي تقودها الدولة، قال عضو في البرلمان الأوروبي تمت مقابلته: «لقد استخدمت جائحة كورونا كذريعة لمزيد من ترسيخ وتطبيع الاحتجاز كسياسة مضادة للهجرة».

## 4.3 تصور تحولات السياسات في ليبيا وأوروبا

أشار ثمانية مخبرين رئيسيين ممن تمت مقابلتهم، بمن فيهم مسؤولون ليبيون وأوروبيون وعاملون في المجال الإنساني وباحث واحد، إلى أن جائحة كورونا لم تدفع إلى تغيير سياسة الحدود الليبية (البحرية والبرية). بدلاً من ذلك، أوضح باحث في ستيت ووتش أن أوروبا تواصل منع عبور اللاجئين والمهاجرين من ليبيا وتستخدم جائحة كورونا كمبرر لأفعالها. وأضاف المصدر أن اليمين المتطرف استخدم الخطاب القائل بأن «المهاجرين يحملون عدوى» لدعم رفض قبول اللاجئين والمهاجرين في أوروبا.

59 ذا نيو هيومانتريان (نيسان/أبريل 2020) كيف أوقفت جائحة كورونا عمليات المنظمات غير الحكومية لإنقاذ المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.
60 أطباء بلا حدود (أيلول/سبتمبر 2020) احتجاز خامس سفينة بحث وإنقاذ خلال خمسة أشهر يحكم على المهاجرين بالموت في البحر
61 بي بي سي (أيلول/سبتمبر 2020) السماح لمهاجرين بالخروج من ناقلة مرسك بعد 40 يوماً في البحر.
62 منظمة العفو الدولية (أيلول/سبتمبر 2020) مالطا: التكتيكات غير القانونية تضيع عاماً آخر من المعاناة في وسط البحر الأبيض المتوسط.
63 في وقت النسر في آب/أغسطس 2021، بلغ عدد العائدين إلى ليبيا في عام 2021، 21639، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
64 المنظمة الدولية للهجرة (كانون الأول/ديسمبر 2020) التحديث الشهري للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

رغم أن سياسات الهجرة لم تتغير، أشار مسؤول في الاتحاد الأوروبي تمت مقابلته إلى أن الدول الأعضاء قد غيّرت إجراءاتها للامتثال للقواعد الصحية أثناء الجائحة. وقد أخفقت تلك الإجراءات في بعض الحالات في «ضمان الأمن الصحي واحترام حقوق المهاجرين». يتوافق هذا مع مثال قدمه الباحث المذكور أعلاه من ستيت ووتش، الذي قال إن الاتحاد الأوروبي استخدم السفن للحجر الصحي ما عرض اللاجئين والمهاجرين لخطر أكبر للتعرض للفيروس. وأكد الباحث أن اللاجئين والمهاجرين الذين ثبتت إصابتهم في البر الرئيسي الأوروبي تم إرسالهم إلى سفن الحجر الصحي، وأن مهاجراً لم يبلغ من العمر 18 فقد حياته لأنه اضطر إلى الانتظار لمدة 10 أيام حتى تم إنزاله، بسبب عدم كفاية المرافق الطبية على متن السفينة. وهكذا تسببت الإجراءات الصحية المتخذة لتجنب الجائحة في بعض الأحيان بعواقب وخيمة على حياة وظروف حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين الذين يقومون بالرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط.

## 4.4 إدارة السلطات الليبية للهجرة منذ تفشي الجائحة: عمليات الاعتراض والاحتجاز

يمكن ملاحظة التغييرات في إدارة الهجرة في ليبيا منذ نيسان/أبريل 2020، بما في ذلك تعيين وزير داخلية جديد ورئيس جديد لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. أوضح مسؤول ليبي تمت مقابلته أن وزارة الداخلية تتخذ خطوات كبيرة في إدارتها للهجرة، عبر اتباع توصيات لجنة حقوق الإنسان والحريات، التي تم إنشاؤها حديثاً داخل مجلس النواب في طرابلس، المكلفة بصياغة استراتيجيات الهجرة، بما في ذلك الالتزام بإجراء عمليات البحث والإنقاذ داخل المياه الليبية حصرياً وليس في المياه الأوروبية. وبالمثل، سلط أحد العاملين في المجال الإنساني الضوء في مقابلة على تعزيز التنسيق بين خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، ما كثف الجهود لتفكيك شبكات التهريب. ورغم غياب أي دليل يشير إلى أن أفعال ليبيا تمثل أي خطة سوى سياساتها الخاصة، إلا أننا نجدها متابعة وتعزيزاً للأهداف التي تشترك فيها مع الاتحاد الأوروبي للحد من العبور البحري غير النظامي.

وفيما يتعلق بسياسات الاحتجاز الليبية، أشار العاملون في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم إلى أنه في أعقاب تفشي جائحة كورونا، تم إغلاق بعض مراكز الاحتجاز الرسمية، وتم الإفراج عن اللاجئين والمهاجرين بسبب مخاوف من تفشي المرض بين المحتجزين. رغم ذلك، أكدوا أن معظم تلك التدابير اتخذها مديرو مراكز الاحتجاز مستخدمين مستوى سلطتهم. ومن ناحية أخرى، تشير أدلة إلى أن المناقشات جارية مع كبار المسؤولين في ليبيا، ما يدل على وجود مشاركة بين الوزارات رغم غياب الاستقرار داخل الحكومة الليبية. وأوضح مسؤول ليبي من وزارة العدل، في مقابلة أجريت لهذا البحث، أن الوزارة اتخذت إجراءات منسقة معينة للإستجابة للجائحة، وتضمنت قراراً من مجلس القضاء الأعلى بالإفراج عن المهاجرين الأكثر عرضة للخطر من مراكز الاحتجاز أثناء تفشي الجائحة وتأجج الصراع في طرابلس، ما أدى إلى الإفراج عن 245 لاجئاً ومهاجراً تزيد أعمارهم عن 60 عاماً أو يعانون من حالة صحية. تم ذلك بالتنسيق مع سفارات اللاجئين والمهاجرين، وهي تونس والصومال وإثيوبيا وغانا والنيجر والسنغال، ومع المنظمة الدولية للهجرة للتخطيط لعودتهم. كما حدت السلطات في بعض المراكز الزيارات الخارجية كإجراء احترازي للحد من تفشي جائحة كورونا، بالإضافة إلى توفير فحوصات منتظمة وغرف في مراكز الاحتجاز لعزل الحالات المشتبه فيها. ولكن علينا التأكيد مرة أخرى أن تلك التدابير لم تُتخذ بشكل منهجي في جميع مراكز الاحتجاز، وظلت العديد من المراكز مكتظة، وتفتقر إلى القدرة على فرض التباعد الجسدي، وتفتقر إلى النظافة المناسبة ومعدات الحماية الشخصية طوال فترة الجائحة.

أكد مسؤول ليبي تمت مقابلته أن وزارتي العدل والداخلية تمكنتا من إغلاق ثلاثة مراكز احتجاز أثناء النزاع الذي تزامن مع تفشي الجائحة، وزعم أن هذه المبادرات قادتها الدولة. بينما ذكر مسؤول في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى أن ذلك تم إنجازه بقيادة جهود الاتحاد الأوروبي. اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم الإبلاغ عن وجود نحو 2024 لاجئاً وطالب لجوء ومهاجراً في مراكز الاحتجاز الرسمية.[65] وظهر تباين كبير في المعلومات

65 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (تشرين الثاني/نوفمبر 2020) تحديث ليبيا

من مقابلات المخبرين الرئيسيين حول سياسات الاحتجاز التي تم جمعها لهذه الدراسة، وذلك بسبب الطبيعة المجزأة لإجراءات الاحتجاز الليبية ومشاركة جهات فاعلة محلية ودولية في رسم المصالح والإهتمامات. رغم ذلك، يبدو أن هناك اتفاقاً بين بعض الجهات الفاعلة الليبية والأوروبية على الحد من استخدام احتجاز اللاجئين والمهاجرين كاستراتيجية لوقف انتشار جائحة كورونا، وبالتالي، اعتبار ممارسة الاحتجاز عامل خطر رئيسي لانتشار كورونا. ولكن مستوى تأثير التوافق بين صانعي القرار رفيعي المستوى في الوزارات على الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ سياسات الهجرة الليبية لا يبدو واضحاً. على سبيل المثال، لا نعلم مدى فعالية الاتفاقات في التأثير على وجود مراكز احتجاز غير رسمية وعلى مراقبة الظروف داخل مراكز الاحتجاز بسبب حالة انعدام الأمن العامة في ليبيا.

# 5. التأثير على حياة اللاجئين والمهاجرين في ليبيا

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2020،[66] كان هناك 574146 لاجئاً ومهاجراً في ليبيا،[67] بما في ذلك 44725 لاجئاً وطالب لجوء مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[68] تأجج الصراع في ليبيا منذ أوائل عام 2020 وحتى حزيران/يونيو 2020، وأصبح الوضع الإنساني أكثر تعقيداً، بالنسبة للمدنيين الليبيين واللاجئين والمهاجرين على حد سواء بسبب تفشي فيروس كورونا. وتم استهداف وتفجير المنشآت الطبية والمدارس ومراكز احتجاز المهاجرين بشكل مستمر.[69] وتعرض اللاجئون والمهاجرون في المجتمع الحضري للخطر بشكل خاص بسبب اعتمادهم الكبير على العمل اليومي الذي أعاقته القيود المفروضة على الحركة لوقف انتشار الفيروس، وتفاقم ذلك بسبب المخاطر التي يتعرضون لها من الاحتجاز وانتهاكات الحماية.[70] رغم ذلك، لا يزال اللاجئون والمهاجرون ينطلقون في رحلتهم إلى أوروبا عابرين البحر الأبيض المتوسط. في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أفادت وزارة الداخلية الإيطالية بوصول 15136 لاجئاً ومهاجراً إلى إيطاليا ومالطا من ليبيا في عام 2020،[71] رغم أن العديد منهم جاؤوا من شمال إفريقيا وأجزاء من آسيا والسڒق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، سُجلت 729 حالة وفاة على طول الطريق نحو أوروبا.[72]

تعاين الأقسام التالية تأثير جائحة كورونا وقيود الحركة والتدابير التي فرضتها السلطات الليبية على اللاجئين والمهاجرين في مجالات مختلفة، بالاعتماد على استبيانات **(4MI)** مع اللاجئين والمهاجرين التي أجريت بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالإضافة إلى مقابلات المخبرين الرئيسيين من أصحاب المصلحة في الهجرة. يبحث القسم الفرعي الأول تأثيرها على حماية اللاجئين والمهاجرين، وبشكل أكثر تحديداً الاحتجاز. أما الثاني فيدرس تأثيرها على رحلات الهجرة والتخطيط لها. ويسعى القسم الفرعي الأخير إلى فهم من أين وممن يحصل اللاجئون والمهاجرون في ليبيا على معلومات حول سياسات الهجرة.

## 5.1 التأثير على الحماية

### الاعتقال والاحتجاز التعسفي

على الرغم من الجهود المذكورة أعلاه التي بذلتها السلطات الليبية والاتحاد الأوروبي في بداية الجائحة، مثل إغلاق بعض مراكز الاحتجاز وإطلاق سراح بعض المعتقلين، وصفت المنظمة الدولية للهجرة عام 2020 بأنه

66 في وقت النسڒ، تشڒ أحدث التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن هناك 597611 لاجئاً ومهاجراً في ليبيا، بما في ذلك 42210 لاجئاً وطالب لجوء مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتباراً من آب/أغسطس 2021.

67 مصفوفة تتبع النزوح المنظمة الدولية للهجرة (كانون الأول/ديسمبر 2020) تقرير المهاجرين إلى ليبيا.

68 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (كانون الأول/ديسمبر 2020) صحيفة وقائع ليبيا.

69 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (نيسان/أبريل 2020) تقرير الوضع في ليبيا.

70 مركز الهجرة المختلطة (تسڒين الأول/أكتوبر 2020) تأثڒ جائحة كورونا على مخاطر الحماية للاجئي.

71 في وقت النسڒ في أب/أغسطس 2021، يشڒ تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن 20810 لاجئ ومهاجر قد وصلوا إلى إيطاليا ومالطا من ليبيا في النصف الأول من عام 2021.

72 المنظمة الدولية للهجرة (تسڒين الثاني/نوفمبر 2020) التحديث الشهري للمنظمة الدولية للهجرة ليبيا.

«أسوء عام» للاجئين والمهاجرين في ليبيا. وأضافت «نحن [المنظمة الدولية للهجرة] نفقد أثر الأشخاص بسبب حالات اختفاء تنجم عن استمرار الصراع» وغياب عمليات البحث والإنقاذ الأوروبية في البحر.[73] أشار قائد مجتمعي من المهاجرين تمت مقابلته في طرابلس إلى أن وضع الجائحة محفوف بالمخاطر للاجئين والمهاجرين بشكل خاص، لأنه إذا ثبتت إصابة اللاجئ أو المهاجر بفيروس كورونا، سيتم نقله إلى مركز احتجاز إما في الحبس الانفرادي أو مع آخرين مصابين. وقد أكد ذلك مسؤول ليبي كإجراء جديد لمكافحة الجائحة ولا يزال قيد التنفيذ.

حين سُئل اللاجئون والمهاجرون الذين شملهم الاستبيان عما إذا كانوا يعتقدون أن هناك زيادة في الاعتقال والاحتجاز التعسفي منذ تفشي جائحة كورونا، وافق 57.5٪ من المستجيبين (عدد = 115) أو وافقوا بشدة على زيادة المخاطر (الشكل 1).

**الشكل 1: هناك خطر متزايد من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين منذ تفشي جائحة كورونا (عدد = 200).**

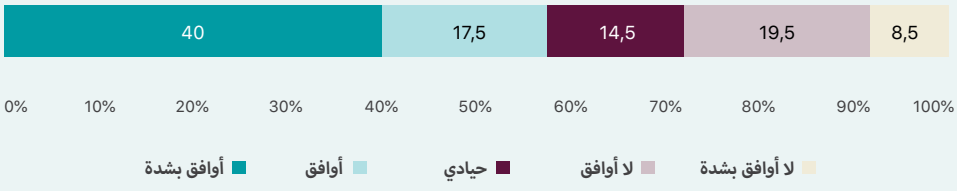


إلى جانب ارتفاع خطر احتجاز اللاجئين والمهاجرين، تشير التقارير إلى غياب أي تحسن داخل المراكز للحماية من التعرض لفيروس كورونا.[74] في مقابلة مع أحد المخبرين الرئيسيين ، أشار أحد العاملين في المجال الإنساني إلى أن «الازدحام لا يزال موجوداً ... وكذلك لا يوجد احترام لخصوصية الشخص وإنسانيته وكرامته، لا توجد خصوصية على الإطلاق، لاستخدام الحمام عليك الانتظار في طوابير وما إلى ذلك».

## 5.2 التأثير على رحلات الهجرة والتخطيط لها

أثر إغلاق الحدود الداخلية والخارجية في ليبيا على رحلات الهجرة والتخطيط لها، حيث حد من قدرة اللاجئين والمهاجرين على العودة أو المضي قدماً. أكد اللاجئون والمهاجرون الذين تمت مقابلتهم أن من لديهم وثائق قانونية فقط لديهم القدرة على التحرك بحرية: «ذلك يجعل الحياة بالغة الصعوبة بالنسبة للمهاجرين غير المسجلين لأننا لا نحظى براحة البال خاصة حين نريد الذهاب إلى مكان بعيد جداً نشعر بخوف دائم» قال رجل من نيجيريا في طرابلس.

فيما يتعلق بمسارات الهجرة داخل ليبيا، ذكر بعض اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان أن تشديد الوضع الأمني داخل البلاد يزيد عدد الأيام التي يستغرقها الوصول إلى الساحل الليبي حيث يخططون للمغادرة إلى أوروبا. وتحدث آخرون عن تعليق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج إعادة التوطين والإجلاء، وعن تعليق المنظمة الدولية للهجرة برنامج العودة الإنسانية الطوعية،[75] بسبب الجائحة. ولكن تم استئناف عملياتهما منذ آب/أغسطس 2020.[76] أشار نحو نصف اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان (48٪، عدد = 96) إلى أن سياسات الهجرة الأخيرة والتغييرات في الإجراءات قد أثرت على خططهم للهجرة. بالإضافة إلى ذلك، عند سؤالهم عما إذا كانوا قد وصلوا إلى نهاية رحلتهم، أشار أكثر بقليل من نصف المستجيبين إلى

73 إندبندنت (أيلول/سبتمبر 2020) «تُركو للتعفن»: داخل مراكز الاحتجاز القذرة في ليبيا حيث يواجه المهاجرون واللاجئون «الموت البطيء»

74 إندبندنت (أيلول/سبتمبر 2020) «تُركو للتعفن»: داخل مراكز الاحتجاز القذرة في ليبيا حيث يواجه المهاجرون واللاجئون «الموت البطيء»

75 المنظمة الدولية للهجرة (آذار/مارس 2020) المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعلنان عن تعليق مؤقت لرحلات إعادة التوطين للاجئين.

76 المنظمة الدولية للهجرة (آب/أغسطس 2020) تحديث آب/أغسطس للمنظمة الدولية للهجرة ليبيا.

أنهم لم يصلوا بعد إلى نهاية رحلتهم (الشكل 2)، ما يعني أنهم يتطلعون إلى المضي قدماً وعدم البقاء في ليبيا. وكذلك تم سؤال المستجيبين عن مستقبل رحلتهم، لفهم تأثير التغييرات في الإجراءات على تخطيطهم للهجرة بشكل أفضل. أشار 40٪ (عدد = 80) إلى أنهم قرروا محاولة عبور البحر في الأشهر الستة المقبلة (الشكل 3).

**الشكل 2: هل أثرت التغييرات الأخيرة في سياسة الهجرة على خططك للهجرة؟ (عدد = 199) ***

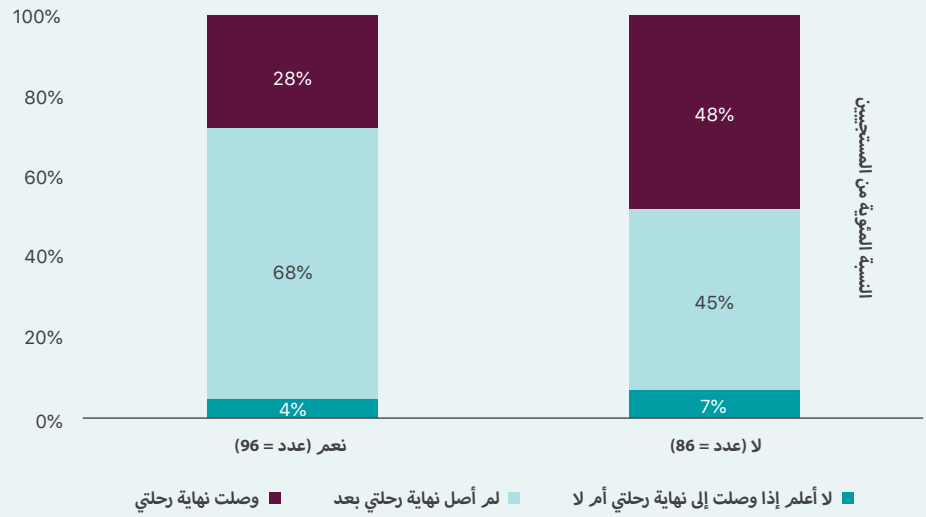


* صرح 14 مستجيباً أنهم لا يعلمون إذا كانت التغييرات الإجرائية الأخيرة للهجرة قد أثرت على خططهم للهجرة، في حين رفض 3 مستجيبين آخرين الإجابة على هذا السؤال.

**الشكل 3: هل تخطط لمحاولة عبور البحر في الأشهر الستة المقبلة؟ (عدد = 200)**

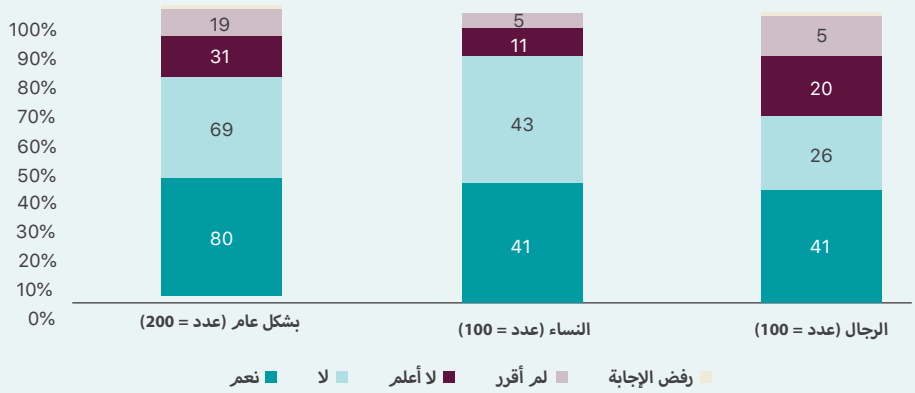

تساوى عدد الذين قرروا عبور البحر بين الجنسين. أما بالنسبة للذين لم يتخذوا قراراً بشأن تخطيط هجرتهم، كان أكثر المترددين من الرجال (عدد = 20، 20٪ من الرجال الذين شملهم الاستبيان) مقارنة بالنساء (11٪، عدد = 11).

وتشير مقابلات المخبرين الرئيسيين مع العاملين في المجال الإنساني إلى أن مثل هذه القرارات المتعلقة بتخطيط الهجرة تختلف من مجتمع إلى آخر. على سبيل المثال، وجدوا أن أولئك المنحدرين من شرق إفريقيا، الإريتريين على وجه الخصوص، أكثر إصراراً على عبور البحر إلى أوروبا. قال رجل إريتري في طرابلس: «منذ تفشي فيروس كورونا، أجد صعوبة كبيرة في العمل وتأمين الطعام ودفع إيجار المنزل، ولهذا قررت الذهاب إلى أوروبا». وتم تأكيد هذه النتيجة في البيانات الكمية. لا يجب تعميم هذه البيانات، نظراً لحجم العينة الصغير، كان الإريتريون (20/11) من بين الجنسيات التي غالباً ما أجابت بـ «نعم» على السؤال «هل تخطط لمحاولة عبور البحر في الأشهر الستة المقبلة؟ « وشملت الجنسيات الأعلى الأخرى النيجيريين (37/10) والكاميرونيين (14/7).

وكذلك تشير المصادر الرئيسية إلى تأثير الجائحة المحتمل على تكلفة عبور البحر من الساحل الليبي إلى أوروبا، حيث ارتفعت من 1500 دينار ليبي (1095 دولاراً أمريكياً) للفرد إلى ما بين 3000 و5000 دينار ليبي (2190 إلى 3649 دولاراً أمريكياً).[77] وأفاد البعض أن هذه الزيادة مرتبطة بتشديد الأمن على طول البحر الأبيض المتوسط مع تسيير دوريات بحرية نشطة، على الأرجح من جانب خفر السواحل الليبي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستطلاع لا يمكن لهم التفريق بين مختلف الجهات الفاعلة في البحر والجهات التي تتبعها أو ما إذا كانت تعمل في المياه الليبية أو الأوروبية.

## 5.3 فهم دور السياسات في رحلات الهجرة والتخطيط لها

يدرك العديد من اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان بشكل عام سياسات وممارسات الهجرة في ليبيا، ويذكرون عمليات الاعتراض والإعادة في البحر والاحتجاز والترحيل. ولكن عند سؤالهم عن تأثير جائحة كورونا على سياسات الهجرة في ليبيا وفي البحر، ذكر عدد محدود من المستجيبين (44٪، عدد = 87) تغييرات في السياسات والإجراءات مرتبطة بالجائحة. قال رجل من بوركينا فاسو في سبها: «سمعت أيضاً مهاجرين على وشك العبور يقولون إن الاتحاد الأوروبي منح السلطات الليبية أموالاً لمنع المهاجرين من دخول أوروبا». (بوركينا فاسو، سبها). ومع ذلك، عند سؤالهم عما إذا كانت سياسات الهجرة في ليبيا والبحر الأبيض المتوسط قد أثرت على رحلة الهجرة إلى ليبيا، وافق 62٪ من المستجيبين (عدد = 124) أو وافقوا بشدة على أن لها تأثيراً.

وفي مسألة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات، أشار اللاجئون والمهاجرون الذين شملهم الاستبيان إلى تلقيهم أغلب المعلومات عن سياسات الهجرة والتغييرات في الإجراءات من أقرانهم الذين وصلوا بنجاح إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط (الشكل 5). وأشار 10٪ من اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان إلى عدم قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسياسات الهجرة أو التغييرات في الإجراءات. وكذلك للحصول على معلومات حول مراكز الاحتجاز، ذكر قادة المجتمع الذين تمت مقابلتهم تلقي معلومات من سفاراتهم أو من المحتجزين الذين لديهم هواتف، وهم بدورهم يشاركون هذه المعلومات مع مجتمعهم عبر مجموعات واتس أب المخصصة والاجتماعات وجهاً لوجه والمكالمات الهاتفية. وأفادت قلة من المشاركين بتلقي المعلومات من المهربين.

77 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي المستخدم هو السعر الرسمي من مصرف ليبيا المركزي وقت كتابة التقرير، بين 1.3 إلى 1.5

**الشكل 4: كيف يمكنك الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسياسات الهجرة أو أي تغييرات في الإجراءات؟ (عدد = 200)**

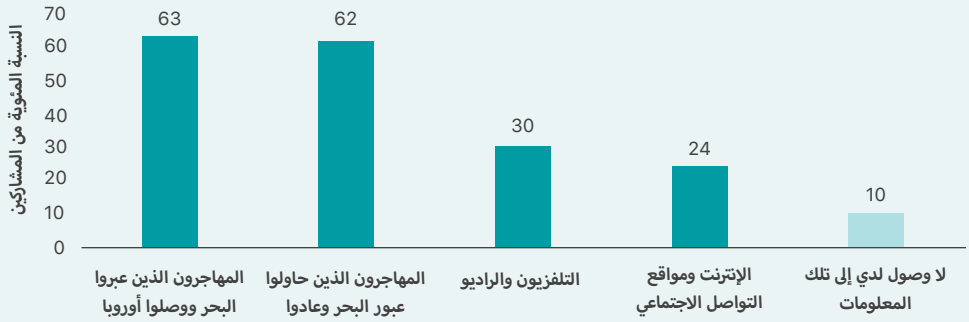


مصدر المعلومات

باختصار، تكشف الاستبيانات والمقابلات مع اللاجئين والمهاجرين عن زيادة ملحوظة في خطر الترحيل والاحتجاز والاعتقال، ما أدى بدوره إلى تقييد حركتهم وقدرتهم على توفير سبل عيشهم. رغم ذلك، لا يزال معظم اللاجئين والمهاجرين على دراية بقيود الهجرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بجائحة كورونا، ولا يزال الكثيرون يخططون لمحاولة عبور البحر. ويشير هذا إلى أن حاجتهم إلى طلب الحماية والوصول إلى فرص أفضل في أوروبا، تفوق المخاطر التي ينطوي عليها عبور البحر واحتمال التعرض للفيروس.

# خاتمة

تناول هذا البحث كيفية تأثير جائحة كورونا على سياسات وإجراءات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي بشأن العمليات حول وسط البحر الأبيض المتوسط (الهدف 1)، بالإضافة إلى استكشاف دور الجهات الفاعلة الليبية في مجال الهجرة في دعم سياسات وإجراءات الهجرة هذه (الهدف 2)، وسع لتقييم تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي وليبيا على ظروف وتجارب اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، مع التركيز بشكل خاص على رحلات الهجرة والتخطيط لها (الهدف 3).

توصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لديها تاريخ طويل من التعاون مع شمال إفريقيا في مجال سياسات الهجرة، ولا سيما مع ليبيا بسبب دور ليبيا النشط في المنطقة في التسعينيات. ولأن ليبيا كانت وجهة رئيسية للعديد من العمال المهاجرين في ذلك الوقت ، بدأت في تجريم الهجرة غير النظامية وأنشأت نظام الاحتجاز، وقامت ليبيا بمراقبة منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط بدعم من نظرائها الأوروبيين.

استمرت مقاربة إضفاء الطابع الأمني على إدارة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط طوال مدة الجائحة، وفي حين لا يبدو أن الجائحة حملت أثراً على محتوى السياسات، التي تعد جزءاً من عمليات سياسية طويلة المدى، تشير الأدلة إلى أن أثر الجائحة وقع على تطبيق إدارة الهجرة على أرض الواقع. وتُظهر الأدلة أيضاً استخدام الجائحة لتعزيز المواقف ضد قبول اللاجئين والمهاجرين بشكل أكبر ومنع وصولهم إلى أوروبا عبر الإستمرار في سياسة اعتراض القوارب وإعادتها عبر وسائل مختلفة بغض النظر عن الالتزامات القانونية والقانون الدولي.

من ناحية أخرى، لاحظت الدراسة توافقاً بين بعض الفاعلين الليبيين والأوروبيين على ضرورة الحد من احتجاز اللاجئين والمهاجرين كاستراتيجية لوقف انتشار الجائحة، وبالتالي الاعتراف بأن ممارسة الاحتجاز عامل خطر رئيسي لانتشار الفيروس. ولكن مستوى تأثير التوافق بين صانعي القرار رفيعي المستوى في الوزارات على الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ سياسات الهجرة الليبية لا يبدو واضحاً.

وهكذا يمكن استنتاج أن قيود الهجرة، لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الصحية للجائحة، كان لها تأثير على حياة وظروف حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين في ليبيا وخاصة على أولئك الذين سيخوضون الرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط. ولهذا السبب تفوق حاجة البعض لطلب الحماية وتأمين حياة أفضل المخاطر التي ينطوي عليها التعامل مع المهربين وتجار البشر للوصول إلى أوروبا.

# توصيات

بناءً على هذه النتائج، تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية للسلطات وصانعي السياسات والبرامج:

**إلى السلطات الليبية**

- تنفيذ سياسات وإجراءات متسقة تراعي معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك التزام كل دولة بمنطقة البحث والإنقاذ الخاصة بها في البحر.
- توفير بدائل للاحتجاز وإعادة صياغة القانون الليبي[78] الذي يستخدم الاحتجاز كسياسة لمكافحة الهجرة غير النظامية والحد من العبور إلى أوروبا.
- إشراك مجموعات أوسع من أصحاب المصلحة في المناقشات حول إدارة الهجرة وتضمين المجتمع المدني واللاجئين والمهاجرين لإبقائهم على اطلاع والحصول على ملاحظاتهم وتوصياتهم.
- تنمية بيئة النقاش بين الجهات الفاعلة المحلية والاتحاد الأوروبي بغية تبادل وجهات النظر حول إدارة الهجرة وتضمين توصياتهم في إعادة صياغة السياسات والإجراءات.
- تعزيز المشاركة والتنسيق بين جميع الوزارات والبلديات والسلطات المحلية المعنية لضمان مقاربة متسقة لإدارة الهجرة.
- ضمان نشر المعلومات حول القوانين والإجراءات ومتابعتها من جهة جميع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.
- فرض آلية للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي من السلطات المحلية ووضع تدابير واضحة لمحاسبة المنتهكين بموجب القانون المحلي.

**إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء**

- دعم المؤسسات المحلية الليبية للاستجابة بشكل أفضل لجائحة كورونا، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين والمهاجرين، كونهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً.
- دعم البرامج الإنسانية القائمة على الاحتياجات الواقعية، بدلاً من اشتراط التمويل بتبني سياسات هجرة المانحين.
- إيقاف أي مساعدة تساهم في عمليات اعتراض وإعادة المهاجرين إلى ليبيا التي لا تعتبر مكاناً آمناً، واشتراط المساعدة المقدمة بالوفاء بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي.

المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة

- تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين بناءً على احتياجاتهم المحددة، بغض النظر عن نواياهم وخططهم للهجرة أو العودة إلى بلدانهم.
- تعزيز جهود المناصرة لضمان تلبية الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان للمهاجرين في ليبيا.
- تعزيز التواصل بين موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية العاملين في مجال الهجرة والسلطات الليبية، مع متابعة منتظمة لسياساتها وإجراءاتها.

78 وهي القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب في ليبيا، والقانون رقم (20) لسنة 1991 بشأن تعزيز الحريات، والقانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقانون رقم (10) لسنة 2013 بشأن تجريم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز

## الملحق

الجدول 1 – قائمة المخبرين الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم

| # | المجموعة | الاسم | المنظمة |
|---|---|---|---|
| 1 | المسؤولون | كلير دالي | عضو في برلمان الاتحاد الأوروبي |
| 2 | | لم يفصح عن الهوية | مسؤول من الاتحاد الأوروبي في ليبيا |
| 3 | | لم يفصح عن الهوية | مسؤول من الاتحاد الأوروبي في أوروبا |
| 4 | | ربيعة أبو راس | عضو مجلس النواب - طرابلس |
| 5 | | محمد حمودة | مستشار في وزارة العدل الليبية |
| 6 | المنظمات غير الحكومية الدولية | لم يفصح عن الهوية | منظمة غير حكومية دولية في ليبيا |
| 7 | | لم يفصح عن الهوية | منظمة غير حكومية دولية في ليبيا |
| 8 | | لم يفصح عن الهوية | منظمة غير حكومية دولية في ليبيا |
| 9 | | لم يفصح عن الهوية | منظمة غير حكومية دولية في ليبيا |
| 10 | | ياشا ماتشانيكو | منظمة ستيت ووتش في أوروبا |
| 11 | قادة مجتمعات اللاجئين والمهاجرين | لم يفصح عن الهوية | قائد مجتمع نيجيري |
| 12 | | لم يفصح عن الهوية | قائد مجتمع نيجيري |
| 13 | | لم يفصح عن الهوية | قائد مجتمع غاني |
| 14 | | لم يفصح عن الهوية | قائد مجتمع كاميروني |
| 15 | | لم يفصح عن الهوية | قائد مجتمع إريتيري |

الجدول 2 - أسئلة استبيان اللاجئين والمهاجرين

| # | الأسئلة |
|---|---|
| 1 | هل فكرت في عبور البحر نحو أوروبا؟ |
| 2 | هل تخطط لمحاولة عبور البحر في الأشهر الستة المقبلة؟ |
| 2.أ | ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا القرار؟ |
| 3 | منذ تفشي جائحة كورونا، هل يسلك المهربون أو المهاجرون مسارات جديدة لعبور البحر إلى أوروبا؟ |
| 3.أ | يُرجى وصف هذه المسارات الجديدة ومدى اختلافها عن المسارات السابقة. |
| 3.ب | ما هي المخاطر المرتبطة بالمسارات الجديدة؟ |
| 3.ج | لماذا يسلك المهربون والمهاجرون هذه المسارات الجديدة؟ |
| 4 | ما هي المخاطر الحالية التي يواجهها الناس عند عبور البحر؟ |
| 5 | ما الذي تعرفه عن سياسات أو إجراءات الهجرة هنا في ليبيا؟ |
| 6 | إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: "لقد أثرت سياسات الهجرة على رحلتي إلى ليبيا". |
| 7 | ما الذي تعرفه عن سياسات الهجرة أو إجراءاتها في أوروبا؟ |
| 8 | إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: "لقد أثرت سياسات الهجرة على رحلتي إلى أوروبا". |
| 9 | هل سبق لك اتخاذ قرارات بشأن رحلة الهجرة أو خططك للهجرة المستقبلية بناءً على سياسات الهجرة المذكورة؟ |

| | |
|---|---|
| 9.أ | يرجى وصف كيف أثرت السياسات على اتخاذك للقرارات السابقة أو المستقبلية بشأن رحلة الهجرة الخاصة بك. (مربع نص مفتوح) |
| 10 | هل لاحظت أي تغييرات كبيرة في سياسات أو إجراءات الهجرة سواء هنا في ليبيا أو في أوروبا منذ تفشي جائحة كورونا في آذار/مارس؟ |
| 10.أ | ما هي هذه التغييرات في سياسة الهجرة؟ |
| 10.ب | هل أثرت هذه التغييرات الأخيرة في سياسة الهجرة على خطط الهجرة الخاصة بك؟ |
| 11 | كيف يمكنك الوصول إلى معلومات حول سياسات الهجرة أو أي تغييرات في الإجراءات؟ |
| 12 | هل يمكن لك إخبارنا عن أي طرق أخرى أثرت بها سياسات وإجراءات الهجرة على حياتك في ليبيا؟ (سؤال مفتوح) |

**الطباعة :**

© 2021 مؤسسة فريدريش إيبرت

**نشـر مؤسسة فريدريش إيبرت ليبيا**

4, نهج بشار إبن بورد
2078 المرسى ص.ب 63, تونس.
+216 71 775 343
mena.fes.de

جميع الحقوق محفوظة
هذه الوثيقة غير مخصّصة للبيع

Cover Photo : **Anhar Jabir**
Layout : **Mehdi Jelliti**
Print : **www.magma-studio.tn**